التغيير الثقافي المطلوب على صعيد العلاقات الاجتماعية. وذلك يعود إلى صعوبة تحقيق التغيير الثقافي المطلوب في مفاهيم توزيع الأدوار بين المرأة والرجل في المجتمع من ناحية، وكذلك لكون الكثير من الجمعيات النسائية هي نفسها متأثرة بنظام المجتمع الأبوي ولا تحمل طروحاتها تغييرات جذرية لهذا النظام، فنجد طروحاتها تلامس الأشكال السطحية التي يتجلى بها هذا النظام ولا تحاكي القضايا التي تمثل جوهراً لها، مثل قانون الأحوال الشخصية على سبيل المثال.

١٠. لا أعتقد أن هناك سياسة واحدة تعتمدها المنظمات النسائية العربية تجاه الأقليات الموجودة في دولها. فهذه السياسات تعتمد على البنى الفكرية والثقافية والسياسية التي تقوم عليها تلك المنظمات. ولا يخفى القول بأن هناك بعض التنظيمات النسائية التي تساند حكوماتها في أشكال القمع المرتكبة بحق الأقليات. من حيث المبدأ، لا يمكن التنكر لحق الأقليات في المحافظة على لغتها وثقافتها وتقاليدها، وهي حقوق أقرتها الشرعة العالمية لحقوق الإنسان، ولا يمكن للحركات النسائية التي يفترض أن تكون مدافعة عن الحقوق الإنسانية للمرأة، أن تنكر هذه الحقوق لغيرها من النساء.

١١. السؤال غير واضح.

١٢. لقد أعطى «عقد الأمم المتحدة من أجل النساء» دفعاً قوياً للجمعيات النسائية العربية خاصة بالنسبة لرفع وتيرة مطالبتها بتحقيق إصلاحات قانونية، والضغط على بلدانها من أجل التوقيع على «إتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة». إن احتضان مؤسسة الأمم المتحدة لقضايا المرأة تؤكد الطابع الشمولي العالمي للمشاكل التي تعاني منها النساء، وتنعكس إيجاباً على تفعيل دور المنظمات النسائية في مجتمعاتها المحلية.

١٣. لا شك بأننا بحاجة إلى الكثير من الأبحاث التي تتعلق بأوضاع المرأة مباشرة أو تلك التي تؤثر على المرأة بشكل عام، كمواضيع الفقر والأوضاع الإقتصادية والصحية وغيرها. ولا شك بأن إضفاء الطابع أو الوجهة «الجندرية» على تلك الأبحاث سيساهم في بلورة الواقع الإجتماعي الإقتصادي وبالتالي بلورة الحاجات بكشل أفضل. ونأمل أيضاً في أن تعالج الباحثات الجدد قضايا لا تزال مغيبة إلى حد ما عن الأبحاث بشكل عام، كقضايا العلاقات الأسرية لناحية القوانين والمعتقدات والتقاليد وغيرها، والتأثيرات التي تتركها على الحياة اليومية للنساء.

١٤. إن الظروف غير المستقرة التي مرّ بها الكثير من الدول العربية والتي يشهد تفاقماً خطيراً في فلسطين المحتلة، وكذلك احتمالات الحرب المتوقعة على العراق وانعكاساتها على الكثير من الدول العربية، كلها عوامل تؤدي إلى إبعاد القضية النسائية عن الواجهة وتضعها في مرتبة ثانوية. كذلك لا يمكننا التغاضي عن تنامي الحركات الاصولية التي تدعو إلى التقوقع والانغلاق والانعزال عن العالم بحجة محاربة الغرب، وهو توجه قد تكون المرأة ضحيته الأولى.

١٥. ما نتطلع إليه هو أن تكون الحركات النسائية أكثر التصاقاً مع أرض الواقع، لكي تخرج من إطار التنظير والخطاب الفوقي، وتكون أكثر تحسساً للمشاكل الجوهرية التي تعاني منها النساء في المنطقة العربية، وبالتالي تكون أكثر قدرة على طرح الأولويات المطلبية واستقطاب شريحة أوسع من النساء إلى صفوفها.

فاطمة صديقي

أستاذة الألسنية ودراسات الجندر في جامعة فاس.

١. إن أهم إنجازاتها في رأيي أنها جعلت النساء في العالم العربي يعين وضعهن في المجتمع وحقوقهن. والمستوى الأكاديمي أوضح برهان على ذلك: فبالإضافة إلى وفرة التجمعات التي تتناول قضايا النساء وحقوقهن، هناك برنامجا دراسات جندر/نسائية عليا لا بدّ أن تؤمن المتابعة. وهناك أيضاً عدد كبير من المنشورات (مقالات، كتب، مؤتمرات الخ.). لقد فتحت الحركة النسائية الباب لتتوصل النساء إلى مراكز صنع القرار والسلطة العامة، وليست هذه خطوة بسيطة. إذا نظرنا إلى المغربيات اللواتي يشغلن اليوم مراكز صنع القرار نلاحظ أن معظمهن تبنين أهداف الحركة الاساسية؛ وأنهن ما زلن يناضلن جميعاً للأهداف عينها.

أهم ما أخفقت فيه الحركة النسائية العربية هو ميلها إلى استثناء الرجال من الجمعيات التي تترأسها النساء. يجب أن يشترك الرجال أكثر في هذه المرحلة بما أننا ما زلنا بحاجة إلى مصداقية بالنسبة للمجتمع. النضال لحقوق النساء في العالم العربي الإسلامي يختلف في رأيي عنه في العالم الغربي الذي تصلنا كتاباته أكثر مما تصلنا كتابات غيره. أظن أن الوقت مبكر لنركز على النضال من «اجل النساء فقط»؛ يجب التركيز على النساء ولكن ليس باستثناء الرجال لأن مجتمعاتنا قائمة على الأسرة، لا على الفرد.

٢. نعم ولا. النسوية الغربية مثل الرياضيات الغربية أو الفيزياء الغربية. لا يمكننا تجاهلها بكل بساطة. أظن أن علينا أن نميز بوضوح بين درس الظواهر من أجل المعرفة وتطبيق هذه الظواهر على مجتمعنا. في هذه الحالة يجب أن نأخذ الثقافة بعين الاعتبار.

التهمة جزء من المناخ الدولي العام الذي تحول فيه التوتر من الحرب الباردة بين قوتين عظميين (الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي سابقاً) إلى نظام العالم الجديد حيث يستخدم بعض قادة الولايات المتحدة الإسلام بمثابة الآخر «الشيطان» الذي لا بد منه. لأن هؤلاء القادة يركزون على الجندر ويعتبرون النساء العربيات/المسلمات ضحيات ليبرروا رسالتهم «الحضارية»، يجب أن نمكن النساء في بلادنا بأن نجعل أصواتهن مسموعة.

٣. يجب ذكر العوامل الدولية في رأس القائمة: «نجاح» الثورة الإيرانية، إنهيار الاتحاد السوفياتي، إزدياد سلطة الولايات المتحدة، حروب الشرق الاوسط، الفقر وخيبات الآمال. ليست الصحوة الدينية ردة على النسوة الليبيرالية، أنها نتيجة العوامل التي ذكرتها. ليس لدي إستراتيجية واضحة لأسلوب التعامل معها، ولكنني أعرف تماماً أنه يجب علينا أن نجد طريقة. الأصولية تؤيدها السلطة السياسية (رجال متنفذون) على نقيض الحركات النسائية العربية. ينبغي أن تكون مواجهتنا لهذه القضية أكثر جدية.

يمكنني أن اضيف أيضاً أن الاصولية الدينية هي جزء من ميل عالمي إلى المحافظة. إنتشار الأصولية المتطرفة تغذيه الأوضاع الإقتصادية السيئة والمتردية التي تعاني منها الشعوب العربية/المسملة.

٤. أظنه أمراً جيداً. إهتمام المجتمع المدني والقطاع الخاص في المغرب بالسياسات الإجتماعية آخذ بالازدياد. النساء أكثر نشاطاً في المجتمع المدني، وإشتراك الحركات النسائية في هذا النوع من العمل يقربها من الشعب.

٥.نعم. مثلاً قانون الأسرة الحالي في المغرب يميز ضد النساء. أنه مبني على طاعة المرأة لزوجها، لا على الشراكة والمساواة في الحقوق. يجب أن نناضل من أجل الإصلاح وذلك بأن نؤكد أن هذا القانون لا يعكس جوهر الإسلام: المساواة والتأويل.

٦. نعم، يجب أن نكوّن نماذجنا الخاصة. حتى في العالم العربي نجد اختلافات في فهم «النضال» والآليات التي تُستخدم. أننا نشترك في بعض الامور مع النسويات الغربيات والنسويات العربيات – الاسلاميات ونسويات العالم الثالث وغيرها من النسويات. رأيي أن نكون ديموقراطيات على المستوى النظري؛ ليس لدينا خيار آخر. فالنسويات لا تنمو في فراغ نظري، وإذا انبثقت أطرنا النظرية من وقائع إجتماعية ستكون قابلة للتطبيق.
٨. نعم، أننا نحتاج إلى مزيد من الدمقرطة في حركاتنا النسائية. أعني بذلك زيادة في التنظيم الإداري، كأن تحدد مدة رئاسة المنظمات، مثلاً، والمزيد من الشفافية في استخدام التمويل، والإنتخابات.

٩. لم يحصل ذلك بعد. في المغرب الذي أعرفه أكثر من غيره لا تزال العلاقات الجندرية خاضعة لأبوية شديدة حتى في أسر القائدات النسويات. لا شك في أن مثل هذه التغييرات تحتاج إلى وقت وتتوقف خاصة على مواقف مكتسبة خارج الأسرة، في المدرسة مثلاً. إحدى الوسائل لتحسين الأمور هي في مراجعة الكتب المدرسية من وجهة نظر جندرية.

١٠. لا بد من جعل الأقليات اللاعربية أكثر اندماجاً بالحركة النسائية. ولكن هناك شيئاً جديداً – بدء وعي بين الحركات الديموقراطية لأهمية اللغة في هذه المنطقة. المغرب بلد متعدد اللغات حيث اللغة عنصر هام في بناء الهوية. ضمن هذا البعث «اللغوي» نجد أن البربرية التي كانت إلى الآن لغة (وثقافة) مهمشة بدأت تظهر كعامل «دمقرطة»؛ عامل يمكن أن يحفظ التوازن بين الدولة والمتطرفين الدينيين. تعتبرالحقوق اللغوية الآن كحق من حقوق الإنسان الأخرى، والنضال للحصول عليها جزء من مجمل المشروع الديموقراطي في المغرب. أفهم هذا التطور على أنه إستمرار لنوع النضال الذي تتابعه الحركات النسائية. إلا أنه يثير مشكلة المصطلح «عربي» في المغرب لأن ذلك يستثني البربر الذين يشكلون ٤٠٪ من سكان المغرب. وبالنسبة لي يشكل مصطلح «الحركة النسائية العربية» بحد ذاته مشكلة: بلدي المغرب بلد عربي رسمياً، ولكن، مع أنني مغربية فأنا لست عربية!

١١. المصطلح شرعي من الناحية اللغوية، ولكن لا بد من تفكيكه داخل كل ثقافة خاصة. أشرت إلى شيء من ذلك في الإجابة السابقة.

١٢. بكل تأكيد، خاصة في العمل على زيادة التوعية.

١٣. يؤثر بواسطة «إنتشاره»، تماماً مثل «الحجاب» بالنسبة «للنسويات» المتدينات.

١٤. أمية الإناث وسوء إستخدام أيديولوجية شعبية.

١٥. إعداد أكبر عدد من الطالبات كي يستلمن الحركات . تأمين الخيارات للأجيال الشابة. تشجيع التعدد اللغوي.

Email: estry@iam.net.ma

كاميليا فوزي الصلح

إختصاصية إجتماعية– إقتصادية، مستشارة دولية ومستقلة للتنمية تغطي عدداً من المناطق التي تعترضها قضايا الفقر والجندر. لها خبرة إستشارية في العالم العربي وغيره. ألّفت وحررت عدداً من الكتب والمقالات عن النساء.